مبادرات الأزهر الشريف

رضوان السيد(*)

تُهِمُّنا مبادراتُ الأزهر -نحن المجتمعين اليومَ بمصرَ من المسلمين والمسيحيين تحت عنوان الحرياتِ والمواطنةِ والعيش المشترك- من ثلاثة وجوه:

الأول: أنَّ الأزهرَ هو أكبرُ مؤسسةٍ دينيةٍ إسلامية في العالمِ، ويكادُ المسلمون يجتمعون اختيارًا حولَ مرجعيتها في مسائل وحدةِ العقيدةِ والعبادة، وفي التعليم الديني، وفي الفتوىٰ، والإرشادِ العام.

والوجه الثاني: الصلابةُ والتماسكُ اللَّذان تمتعت بهما المؤسسةُ الأزهرية -وما تزال- وسْطَ عواصفِ الحداثةِ من جهةٍ، وثَوَرانِ الإحيائياتِ والأُصولياتِ من جهةٍ ثانيةٍ، ويرجع ذلك إلىٰ الإمكانيات التي أظهرتْها المؤسسة العريقة في التطور والتطوير والتلاؤم، والقدرات علىٰ التأثيرِ في الجمهور المسلم، وعرضِ رُؤًىٰ واسعةٍ ووسطيةٍ في فقه الدِّين وفقه العيش تُهِمُّ المسلمين وغيرَ المسلمين في العالَمَينِ العربي والإسلامي وفي العالمِ الأَوسع.

والوجهُ الثالث: لأهميةِ مبادراتِ الأزهرِ التحديدُ الواضحُ لآفاقِ وحدودِ الدعوة الدينية، وعلائق الدين بالعملِ الوطني والعام، والتمييز بين الوظائف والمهامِّ علىٰ المستوىٰ الوطنيِّ والقوميِّ وعلىٰ المستوىٰ الإسلامي والعالمي.

إنَّ مبادرات الأزهر في السنوات الستِّ الأخيرةِ وسْطَ المتغيراتِ العاصفةِ في العالمِ العربيِّ وفي العالمِ تَرسُمُ طريقًا واضحًا للإمكانياتِ والآفاقِ، وهو طريقٌ كادت

معالمُه تضيعُ أو تُصبحُ غائمةً في ظل تعملُق الدعوات الزائفة تحت اسم الإسلام السياسي والآخَر الجهادي، والاستنزافات الناجمة عن الإسلاموفوبيا والتدخلاتِ الخارجيةِ.

وأُولى تلك المبادراتِ في العام ٢٠١١م: بيتُ العائلة المصرية، ثم وثيقةُ مستقبلِ نظام الحكمِ في مصر. ويَنُمُّ هذان الإنجازان عن الوعيِ الوطنيِّ الكبير الذي دفع إليهما، لكنهما يصبحان في ضوء الظروف والوقائع لذلك العامِ الخطيرِ في تاريخِ مصر والعالمِ العربيِّ والإسلاميِّ، نموذجين صالحين للاقتداء والاحتذاء، وليس من جانب النُخَب الدينيةِ في العالمين العربيِّ والإسلاميِّ فقط، بل ومن جانبِ النخب المدنية الثقافية والإعلامية والسياسية.

في بيتِ العائلة المصرية اجتمعت -بدعوةٍ من شيخ الأزهر- سائرُ الطوائف الدينية المصرية؛ لتجدد الالتزامِ بميثاقِ العيشِ المشتركِ، والحريات الدينية، والتساوي في المواطنة، وتدارُكِ كلِّ ما يُهدِّدُ حرياتِ المصريين الدينيةِ، وأمنهم وأمانهم وعيشهم المشترك.

وتدأبُ هذه المؤسسةُ الجديدةُ على الاجتماع بالأزهر وفي الكاتدرائية القبطية ومراكز الطوائف الأُخرى فيما يُشبِهُ أن يكونَ منتدًى تشاوُريًّا وتضامنيًّا أو مؤتمرًا دائمًا ينشرُ رُوحًا طيبةً للتآلف الدينيِّ والاجتماعيِّ، ويتصدى لنزَعاتِ التعصب والانغلاق، ويُوجِّهُ رسائلَ إلى الجمهورِ وإلى السُّلُطاتِ، فيما يشبه أن يكون مقرًّا

للعيش المصريِّ الواحدِ والعريقِ، ومنارةً يسير على هدْيها السوادُ الأعظمُ من المواطنين.

لقد قال شيخُ الأزهر مرةً بمناسبة انعقاد أحدِ اجتماعاتِ بيت العائلة -أو ندوته- : إنَّ نَزَعاتِ العنف والتكفير ما عاد يمكن إنكارُها، وصحيحٌ أنها من نِتاجِ قلةٍ ضالة ومضلة، لكنَّ المُهِمَّ ألا نسكتَ وأن يزدادَ تضامُنُنا، وأن نضربَ بقوةٍ الأيديَ التي تحاولُ الإساءةَ إلى العيش الوطنيِّ، وتُعطي صورةً زائفةً عن مصر، وعن صراعٍ مزعومٍ بين المسلمين والمسيحيين.

وقد جاءت وثيقةُ مستقبلِ نظامِ الحكمِ في مصر (١٤ يونيو ٢٠١١م) في ذُروةِ الحراك التغييريِّ بمثابة إكمالٍ لبيت العائلةِ، وقد اجتمعَ عليها عشراتُ الشيوخِ ورجالِ الدين، ومثقفون مسلمون وغير مسلمين.

وفي ظلِّ الأزهرِ قامت هذه الجماعةُ من أهل العلمِ والوطنيةِ والوعيِ بدعمِ تأسيسِ الدولةِ الوطنيةِ الدستوريةِ الديمقراطيةِ الحديثة، دستورُها هو الذي ترتضيه الأمَّةُ، ويقول بفصلِ السُّلُطاتِ، ويضمنُ الحقوقَ والواجباتِ لكلِّ المواطنينَ على قَدَمِ المساواة.

إنّ نظام دولةِ المواطنةِ هو النظامُ الديمقراطيُّ القائمُ على الانتخابِ الحرِّ المباشرِ، والتعدديةِ السياسيةِ، والتداولِ السلميِّ للسلطةِ، والملتزمُ بمنظومةِ الحرياتِ الأساسيةِ، وإلى هذا كلِّه قررت الوثيقةُ ضرورةَ صيانةِ كرامةِ الأمَّةِ المصريةِ، والممارسَة الحرَّة للشعائرِ الدينيةِ، والحرص على حريةِ التعبير.

في أزمنة النهوض تتسعُ الرؤية وتشتدُّ العزيمةُ، ويظهرُ الطموحُ إلى الدَّورِ الناشرِ للخيرِ، والعاملِ على الأخذِ بأيدي المحيط القريبِ والبعيدِ.

لقد طالبت وثيقة الأزهر والمثقفون المصريون ببناء عَلاقاتِ تضامُنٍ بين مصر وأشقَّائها العرب، ومناصرةِ الحق الفلسطيني، بيد أنّ الأمرَ لم يقتصر على ذلك، ففي ٣١ أكتوبر عام ٢٠١١م أيضًا صدرت عن الأزهرِ وثيقةُ التغييرِ العربيِّ، فشرعيةُ السلطةِ الحاكمةِ تقومُ على رضا الشعوبِ واختيارِها الحرِّ، والإخلالُ بشروطِ أمانةِ الحكم وعدمُ إقامةِ العدلِ يعتبرانِ مسوِّغًا شرعيًّا للمطالبةِ بإقامةِ العدلِ ومقاومةِ الظلمِ والاستبدادِ، ولا يجوز مواجهةُ المطالِبينَ السلميين بالقوةِ والعنفِ المسلَّحِ، وإذا حدث ذلك فمن حقِّ الشعوب المقهورةِ العملَ على عزل المتسلطين ومحاسبتهم، لكنَّ الوثيقة تطلبُ الابتعاد كليًّا عن إراقةِ الدماءِ، وعن الاستقواءِ بالقوةِ الخارجيةِ.

تقول الوثيقة: «إنَّ علماءَ الأزهرِ وقادةَ الفكرِ والثقافةِ يُعلِنُونَ مناصرتَهم التامَّة لإرادةِ الشعوبِ العربيةِ في التجديدِ والإصلاحِ، ومجتمعِ الحريةِ والعدالةِ الاجتماعيةِ...».

ومرةً ثالثةً أو رابعةً وجد الأزهرُ نفسَه أمامَ مبادرةٍ جديدةٍ ورائدةٍ مرةً أُخرى، ففي ٨ يناير عام ٢٠١٢م صدرت وثيقتُه عن منظومةِ الحرياتِ الأساسيةِ التي حدَّدها بأربعٍ: حريةِ العقيدةِ والعبادةِ والتعليمِ، أو الحرية الدينية، والحرياتِ التي تَضمَنُها

المواطنةُ، وحريةِ الرأي والتعبيرِ، وحريةِ البحث العلمي، وحريةِ الإبداع الفني والأدبي.

لقد كان هناك وَقتَها مَنْ قال: إنَّ كثيرًا من بنود هذه الوثيقة وَرَدَ مثلُها في وثيقة مستقبل نظام الحكم، لكنَّ الأزهرَ رأىٰ ضرورةَ إفرادِها بالذكرِ، نظرًا لظهور نَزَعاتٍ باسم الإسلامِ تتعرضُ بالإنكارِ إلىٰ تلك الحرياتِ جميعًا.

وعندما تعاظمت موجاتُ العنفِ في مصرَ والعالمِ العربيِّ عاد الأزهرُ إلىٰ إصدارِ وثيقة «نبذِ العنفِ» في ٣١ يناير عام ٢٠١٣م، وفيها النصُّ علىٰ حقِّ الإنسانِ في الحياةِ، وحرمةِ الدماءِ والممتلكاتِ العامةِ والخاصة، والتفرقةِ الحاسمةِ بين العملِ السياسيِّ والعملِ التخريبيِّ، وواجباتِ الدولة في حمايةِ أمنِ المواطنين، ونبذِ العنف بكافةِ أشكالِه وإدانتِه، وإدانةِ التحريضِ علىٰ العنف أو تسويغِه، والالتزامِ بالوسائل السلميةِ في العملِ العامِ.

بعد هذا العرض الموجزِ لمبادراتِ الأزهرِ أو وثائقِه، أريدُ أنْ أَذكُرَ مؤتمرَه الكبير عام ٢٠١٤م لمواجهةِ التطرفِ والإرهابِ، والذي صدرت عنه وثيقةٌ بالغةُ الدَّلالةِ؛ وبخاصَّةٍ تصدِّيها لعملياتِ تحويلِ المفاهيم الدينيةِ واستغلالِها في التكفيرِ والنزاعاتِ وسفكِ الدماء.

وأخلُصُ من ذلك إلىٰ عدة استنتاجاتٍ:

أولًا: يُقدِّمُ الأزهرُ -من خلال وثائقه ومؤتمراته- صورةً ناصعةً للإسلام، تُفارِقُ تمامًا صُوَرَ التَّسييسِ والتحزُّبِ والتعصبِ والتكفير والعنفِ، وتدعو إلىٰ صونِ

الدولِ والمجتمعاتِ بالتعليم المستنيرِ والحكمِ الصالحِ والرشيد، والتعاون والتضامن بين سائرِ المكوناتِ.

ثانيًا: يَعتبِرُ الأزهرُ أنَّ الأديانَ عقائدُ وعباداتٌ ومنظوماتٌ قِيَميَّةٌ وأخلاقيةٌ، ويرىٰ أنه من الضروريِّ والواجبِ أن يجتمعَ أهلُ الأديانِ -ضمن مقولة «الأخلاق العالمية» التي تتضمنُها- علىٰ العمل معًا من أجلِ تماسكِ الأُسرةِ وصَونِها، والتربيةِ علىٰ الأخلاقِ الصالحة، وصونِ المجتمعاتِ الوطنيةِ، والعَلاقة الطيبة بالعالم.

ثالثًا: لا يقول الأزهرُ بالدولةِ الدينيةِ، ويَدعَمُ إقامةَ أنظمةِ الحكمِ المدنيةِ الديمقراطيةِ، وهو لا يعتبرُ -في وثائقه ومؤتمراته التي تَعرِضُ لموضوعاتٍ لها عَلاقةٌ بالشأن العام- أنه يقومُ بعملٍ سياسيٍّ، أو يَهدُفُ لمصلحةٍ سياسيةٍ، بل يعتبرُ وثائقَه وبياناتِه ومؤتمراتِه من بابِ الإرشادِ والنصحِ، وتصحيحِ المفاهيمِ الدينيةِ التي نالها التشويه.

قال شيخُ الأزهر الدكتور أحمد الطيب في كلمةٍ بتاريخ ٧/ ٢/ ٢٠١٤م: «ليس للأزهر دَورٌ سياسيٌّ، ولم ولن يكونَ يومًا يطمح أن يُقدِّمَ عالِمًا من علمائه أو شيخًا من شيوخ الأزهر ليكونَ واليًا أو خليفةً أو حاكمًا أو رئيسًا أو غيرَه، ودلائلُ ذلك كثيرةٌ تاريخيًا؛ فالأزهرُ يقودُ الثوراتِ الوطنية، ثم يعودُ إلىٰ أروقته، ومن ثَمَّ لا يلعبُ دَورًا سياسيًّا مطلقًا...»(*).